مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

القضية الفلسطينية العوامل والأبعاد الجيوسياسية والتطور السياسي
دراسة في الجغرافيا السياسية

كريمة محمد عمر المليان
محاضر بقسم الجغرافيا /كلية التربية زواره / جامعة الزاوية
k.almilyan@zu.edu.ly
https://orcid.org/0009-0007-4913-5917

The Palestinian Question: Geopolitical Factors and Dimensions and Political Development
A Study in Political Geography

Karima Mohammed Omar Al-Malyan
Lecturer, Department of Geography, Faculty of Education, Zuwarah, University of Zawiya

تاريخ الاستلام:2026/05/16 -تاريخ المراجعة:2026/06/18- تاريخ القبول: 2026/06/28- تاريخ للنشر: 2026 /07/17

الملخص:
يتناول هذا البحث القضية الفلسطينية من منظور الجغرافيا السياسية، من خلال تحليل العوامل السياسية والجغرافية التي أسهمت في نشأتها وتطورها، وبيان أثر موقع فلسطين الاستراتيجي في جعلها محوراً للتنافس الإقليمي والدولي، كما يستعرض البحث التطور التاريخي للقضية الفلسطينية وأثر الحروب العربية الإسرائيلية في إعادة تشكيل الخريطة السياسية للمنطقة إلى جانب تحليل مواقف القوى الدولية والإقليمية وانعكاسها على مسار القضية الفلسطينية.
واعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي لتفسير تطور القضية الفلسطينية في ضوء التغيرات السياسية والجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وقد توصل إلى أن القضية الفلسطينية لم تعد قضية محلية أو إقليمية فحسب بل أصبحت قضية ذات أبعاد جيوسياسية دولية ارتبطت بالمصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى وأسهمت في إعادة تشكيل التوازنات السياسية في المنطقة، الأمر الذي جعلها من أكثر القضايا تأثيراً في العلاقات الدولية المعاصرة.

Abstract
This study examines the Palestinian issue from a geopolitical perspective by analyzing the political and geographical factors that contributed to its emergence and development, and by highlighting the impact of Palestine's strategic location in making it a focal point of regional and international competition. The study also reviews the historical development of the conflict, the impact of the Arab–Israeli wars on reshaping the political map of the region, and analyzes the positions of regional and international powers and their influence on the course of the Palestinian issue

The study adopts both the historical and analytical approaches to interpret the development of the Palestinian issue in light of the political and geopolitical changes that have taken place in the Middle East. The findings indicate that the Palestinian issue has evolved beyond a local and regional conflict into an international geopolitical issue closely linked to the strategic interests of major powers. It has also played a significant role in reshaping the political balance in the region, making it one of the most influential issues in contemporary international relations

المقدمة

تُعد القضية الفلسطينية من أبرز القضايا الجيوسياسية في العصر الحديث، لما تتمتع به فلسطين من موقع استراتيجي يربط بين قارتي آسيا وإفريقيا ويشرف على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي جعلها محوراً للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية عبر مختلف المراحل التاريخية، وقد أسهم هذا الموقع إلى جانب مكانتها الحضارية والدينية في جعلها ساحةً للصراعات السياسية والعسكرية التي انعكست آثارها على منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية، وشهدت القضية الفلسطينية تحولات سياسية وجغرافية متعاقبة بدأت مع نهاية الحكم العثماني ومرحلة الانتداب البريطاني ثم الاحتلال الاسرائيلي، وما تبع ذلك من حروب عربية إسرائيلية أعادت تشكيل الخريطة السياسية للمنطقة، فضلاً عن تباين مواقف القوى الدولية والإقليمية التي ارتبطت بمصالحها الاستراتيجية ونفوذها في الشرق الأوسط، وانطلاقاً من ذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة القضية الفلسطينية من منظور الجغرافيا السياسية، من خلال تحليل العوامل التي أسهمت في نشأتها وتطورها، وبيان أثر الحروب العربية الإسرائيلية في إعادة تشكيل الواقع الجيوسياسي وتحليل مواقف القوى الدولية والإقليمية وانعكاسها على مسار القضية الفلسطينية

أهمية البحث :

1. إبراز الأهمية الجيوسياسية لفلسطين وبيان أثر موقعها الاستراتيجي في تشكيل مسار الصراع العربي الإسرائيلي وتنافس القوى الإقليمية والدولية عليها.
2. توضيح التحولات السياسية والجغرافية التي شهدتها القضية الفلسطينية وتحليل انعكاساتها على إعادة تشكيل الخريطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط.
3. تحليل دور الحروب العربية الإسرائيلية والمواقف الدولية في تطور القضية الفلسطينية و تأثيرها في موازين القوى الإقليمية والدولية.

اهداف البحث :

1- التعرف على التاريخ السياسي والجغرافي للقضية الفلسطينية
2- جعل القضية الفلسطينية من القضايا العربية و الاسلامية الهامة التي لها الاولية في الدراسة والبحث في تطورها.
3- ان الهدف من الدراسة هو التنديد بالعدوان الاسرائيلي على الدولة الفلسطينية والتضامن معها.
4- معرفة الدور العربي والاسلامي من القضية الفلسطينية

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تحديد التساؤلات الاتية :

1. ما العوامل الجغرافية والسياسية التي أسهمت في نشأة القضية الفلسطينية وتطورها وكيف انعكس الموقع الاستراتيجي لفلسطين على مسارها السياسي؟
2. إلى أي مدى أسهمت الحروب العربية الإسرائيلية في إعادة تشكيل الخريطة السياسية والجغرافية لفلسطين ومنطقة الشرق الأوسط؟
3. كيف أثرت مواقف القوى الدولية والإقليمية في تطور القضية الفلسطينية وما انعكاس ذلك على التوازنات الجيوسياسية في المنطقة؟

الفرضيات البحث :

1. أسهم الموقع الجغرافي الاستراتيجي لفلسطين إلى جانب العوامل السياسية في نشأة القضية الفلسطينية وتطورها لتصبح قضية ذات أبعاد جيوسياسية دولية.
2. أدت الحروب العربية الإسرائيلية إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية والجغرافية لفلسطين وأثرت في موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط.
3. كان لتباين مواقف القوى الدولية والإقليمية دور رئيس في تطور القضية الفلسطينية واستمرارها نتيجة ارتباط تلك المواقف بالمصالح والنفوذ الجيوسياسي في المنطقة.

المنهجية المتبعة:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع نشأة القضية الفلسطينية وتطورها واستعراض أهم المراحل والأحداث السياسية التي مرت بها منذ نهاية الحكم العثماني مروراً بالانتداب البريطاني والحروب العربية الإسرائيلية وصولاً إلى تطور المواقف الدولية تجاه القضية الفلسطينية.

كما اعتمد على المنهج التحليلي لتفسير الأبعاد الجيوسياسية للقضية الفلسطينية، وتحليل أثر الموقع الاستراتيجي لفلسطين في تشكيل الصراع وبيان انعكاس الحروب العربية الإسرائيلية والمواقف الدولية على إعادة تشكيل الخريطة السياسية والتوازنات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط.

الحدود الجغرافية لمنطقة الدراسة :

تقع فلسطين في الجزء الجنوبي الغربي من بلاد الشام على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وتشكل حلقة وصل بين قارتي آسيا وأفريقيا مما أكسبها أهمية استراتيجية كبيرة عبر التاريخ، ويحدها من الشمال لبنان ومن الشمال الشرقي سوريا ومن الشرق الأردن ومن الجنوب الغربي مصر ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحة فلسطين التاريخية نحو 27,000 كم²، وتضم وحدات جغرافية رئيسية تتمثل في السهل الساحلي والمرتفعات الوسطى ووادي الأردن وصحراء النقب، وهو ما أكسبها أهمية جيوسياسية كبيرة عبر مختلف المراحل التاريخية[1].

الحدود الزمنية : تمتد الدراسة من نهاية الحكم العثماني لفلسطين عام 1917م وبداية الانتداب البريطاني حتى التطورات المرتبطة بالمواقف الدولية تجاه القضية الفلسطينية.

خريطة (1) توضح التقسيم الاداري لفلسطين من (1920-1948م)

المصدر: المصدر: موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، التقسيم الاداري لفلسطين ، الموقع الالكتروني http://refugeesps.net/post/1334 تم الاطلاع بتاريخ20-3-2026

المبحث الاول: الملامح التاريخية لبداية القضية الفلسطينية

1- الملامح التاريخية لبداية القضية الفلسطينية

تعد منطقة الشرق الاوسط من المناطق التي شهدت عبر تاريخها الطويل التقاء سياسات متضاربة وايدولوجيات متنوعة وقوى متصارعة رغبت في وقت من الاوقات ان تستقطب دول هذه المنطقة او تبسط نفودها على جزء منها ففي العصور القديمة كانت هذه المنطقة – كما هو عليه الان مسرحا للتنافس بين القوتين الاعظم اللتان اختلفتا في مسمياتهما، حيث كانت الإمبراطورية الفارسية رمز قوى الشرق والامبراطورية الرمانية كناية لقوى الغرب، وبعد ذلك تطورت الاحداث في المنطقة بعد ظهور الاسلام في المنطقة العربية ونتشاره بفضل الفتوحات الاسلامية وقيام الخلفة الاسلامية وتساع الرقعة الجغرافية لدولة الاسلامية وصولا الى الخلافة العثمانية.

1-2 فلسطين في العهد العثماني

خضعت فلسطين خلال تاريخها الحافل تحت حكم العديد من السلطات والدول ولكل سلطة حكمتها قصة بداية وتطور ونهاية، تقلبت سنوات حكم فلسطين بين تلك الدول حتى وصلت سلسلة السلطات الحاكمة إلى عهد الدولة العثمانية.

فلقد خضعت فلسطين للحكم العثماني منذ عام 1516م وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1917م، وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت تتبلور الأفكار الصهيونية الداعية إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، خاصة مع تصاعد موجات الاضطهاد والتمييز ضد اليهود في بعض دول أوروبا الشرقية وروسيا، وقد سعت الجماعات الصهيونية إلى الحصول على موافقة الدولة العثمانية للهجرة والاستيطان في فلسطين، إلا أن

[1] - محمد أبو عياش، جغرافية فلسطين، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة، 2007، ص29.

السلطان عبد الحميد الثاني رفض هذه المطالب واتخذت الحكومة العثمانية مجموعة من الإجراءات للحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومنع تملك الأراضي فيها خشية التأثير في التركيبة السكانية للبلاد، ومع ذلك استمرت محاولات الهجرة والاستيطان بصورة تدريجية حتى أواخر العهد العثماني[1]،

رأي اليهود ان اسلوبهم عشوائي وغير منظم فنادوا الي تنظيم الهجرة الي فلسطين، فعقد كبار الشخصيات اليهودية اجتماع في مدينة كاتو يتنز الروسية وخرجوا بثلاث قرارات اساسية وهي:

- وجوب تشجيع الهجرة اليهودية الي فلسطين .
- العمل في مجال الزراعة بعد الوصول الي فلسطين.
- محاولة كسب عطف وتأييد الدول الاوروبية لمشروع الهجرة.

حيث كان رد فعل الدول الاوروبية القبول بمساعدة اليهود ،وذلك للتخلص من شرورهم في اوروبا، اضافة الى غرس دولة اليهود في العالم الاسلامي وضرب المسلمين باليهود ،حتى يتسنى للدول الاوروبية احتلال العالم الاسلامي .

حيث تلقت الحركة اليهودية لاستيطان فلسطين دعما من فرنسا وبريطانيا ، واخذت الهجرة اليهودية طابعا اكثر تنظيما وكثافة منذ سنة 1882م اثر تصاعد " المشكلة اليهودية " في روسيا الا ان السلطات العثمانية اخذت بعض الاجراءات لمنع الاستيطان اليهودي في فلسطين ،حيث قامت سنة 1887م بفصل سنجق القدس عن ولاية سوريا ووضعته مباشرا تحت اشراف الحكومة المركزية ولإعطائه رعاية واهتمام اكبر، وبالرغم من ان اليهود الذين تركوا بلدانهم خصوصا روسيا و شرقي اوروبا ، بلغوا نحو مليونين و 367 ألفا شخصا، خلال الفترة من 1881 -1917م الا ان عدد من استطاع منهم الهجرة الي فلسطين بلغ نحو 55 ألفا[1]، اذ هاجرت الاغلبية الساحقة من اليهود الي الولايات المتحدة واوروبا الغربية وامريكا الجنوبية ،وهذا يدل على نجاح نسبي للسلطات العثمانية في الحد من الهجرة اليهودية لفلسطين ، وقد عمل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بكل قوته من أجل المحافظة على الهوية الإسلامية لفلسطين على الرغم من كل الإغراءات التي قدمت له.

1-3 فليسطين قضية عربية اسلامية انسانية

تعد القضية الفلسطينية من أهم القضايا السياسية والإنسانية المعاصرة، إذ تجاوزت حدودها الجغرافية لتصبح قضية عربية وإسلامية وإنسانية ذات أبعاد متعددة، فمن الناحية العربية تُعد فلسطين جزءًا من الوطن العربي وترتبط بشعوبه بروابط تاريخية وحضارية وثقافية عميقة، لذلك حظيت القضية الفلسطينية باهتمام واسع من الدول والشعوب العربية منذ بداياتها، وأصبحت رمزًا للنضال من أجل التحرر الوطني واستعادة الحقوق المشروعة [2]، ومن الناحية الإسلامية تكتسب فلسطين أهمية خاصة لاحتضانها مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، فضلاً عن ارتباطها بالعديد من الأحداث والمعالم الدينية التي تمنحها مكانة روحية وحضارية متميزة في الوجدان الإسلامي، ولهذا ظلت القضية الفلسطينية محل اهتمام مستمر من الشعوب والدول الإسلامية التي تنظر إلى القدس باعتبارها جزءًا من التراث الديني والحضاري للأمة الإسلامية[1]، أما البعد الإنساني للقضية الفلسطينية فيتمثل في ارتباطها بحقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في تقرير المصير والعيش بحرية وأمن وكرامة، وقد أسهمت معاناة الشعب الفلسطيني وما نتج عن الصراع من تهجير ولجوء وانتهاكات إنسانية في جعل القضية الفلسطينية محور اهتمام المنظمات الدولية والهيئات الحقوقية العالمية التي أكدت في العديد من قراراتها على ضرورة احترام القانون الدولي وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[2]، وعليه فإن القضية الفلسطينية ليست مجرد قضية إقليمية بل تمثل قضية عربية وإسلامية وإنسانية متكاملة الأبعاد، تجمع بين الحقوق الوطنية والاعتبارات الدينية والمبادئ الإنسانية التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي.

1-4 المؤتمر الاول للحركة الصهيونية " المشروع الصهيوني "

عُقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل السويسرية في 29 أغسطس 1897م برئاسة تيودور هرتزل، ويُعد نقطة الانطلاق الرسمية للحركة الصهيونية المنظمة، وقد هدف المؤتمر إلى وضع برنامج سياسي يسعى إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، كما أسفر عن تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية لتتولى تنفيذ هذا البرنامج وقد أثار المشروع الصهيوني معارضة واسعة بين الفلسطينيين الذين رأوا فيه تهديداً لهويتهم الوطنية وحقوقهم في أرضهم، الأمر الذي ساهم في ظهور أشكال مبكرة من المقاومة السياسية والشعبية، كما تباينت المواقف العربية

---

[1] - محمد عدنان البخيت، فلسطين في العهد العثماني (1831–1917م)، عمان: جامعة الأردن، مركز دراسات تاريخ بلاد الشام، 1986، ص

[1] - عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص45.

[2] – المرجع نفسه، ص 36.

[1] - مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1991، ص25.

[2] - الأمم المتحدة، قضية فلسطين، نيويورك: الأمم المتحدة، 2024.

تجاه المشروع الصهيوني بين التأييد للقضية الفلسطينية والتحفظ أو التعاون السياسي، في حين حظي المشروع بدعم عدد من القوى الغربية التي رأت فيه وسيلة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط[3].

1-5 الحرب العالمية الاولى واثرها على القضية الفلسطينية.

شكّلت الحرب العالمية الأولى (1914–1918م) نقطة تحول مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية، إذ تزامنت مع تنافس القوى الكبرى على إعادة رسم خريطة المشرق العربي بعد انتهاء الحكم العثماني. وخلال الحرب سعت بريطانيا إلى تأمين مصالحها الاستراتيجية في المنطقة من خلال عقد مجموعة من الاتفاقيات والتفاهمات السياسية المتعارضة بهدف ضمان انتصارها وتعزيز نفوذها في بلاد الشام والعراق[4]، فمن جهة دخلت بريطانيا في مراسلات مع الشريف حسين بن علي فيما عُرف بمراسلات حسين– مكماهون (1915–1916م)، والتي تضمنت وعوداً بدعم استقلال العرب مقابل قيامهم بالثورة ضد الدولة العثمانية، بينما عقدت في الوقت نفسه اتفاقية سايكس–بيكو مع فرنسا وروسيا عام 1916م لتقسيم مناطق النفوذ في المشرق العربي، وهو ما كشف عن التناقض بين الوعود المقدمة للعرب والمخططات الاستعمارية للقوى الأوروبية[1]،وفي موازاة ذلك كثفت الحركة الصهيونية اتصالاتها بالحكومة البريطانية سعياً للحصول على دعم سياسي لمشروعها في فلسطين وأسفرت هذه الجهود عن صدور تصريح بلفور في 2 نوفمبر 1917م، الذي أعلنت فيه بريطانيا تأييدها لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وقد شكّل هذا التصريح منعطفاً أساسياً في تاريخ القضية الفلسطينية إذ وفر غطاءً سياسياً دولياً للمشروع الصهيوني ومهّد لتزايد الهجرة والاستيطان اليهودي خلال فترة الانتداب البريطاني[2]، كما أدى كشف الحكومة الروسية لاتفاقية سايكس– بيكو بعد الثورة البلشفية إلى إظهار حقيقة التفاهمات السرية بين القوى الاستعمارية بشأن مستقبل المنطقة، الأمر الذي أثار حالة من القلق والاستياء لدى القيادات العربية التي كانت تعوّل على الوعود البريطانية بالاستقلال، ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية دخلت فلسطين مرحلة سياسية جديدة تمثلت في خضوعها للانتداب البريطاني، وهو ما أسهم في تدويل القضية الفلسطينية وربطها بصورة مباشرة بالمصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى في الشرق الأوسط، لتصبح إحدى أبرز قضايا الجغرافيا السياسية في القرن العشرين[3].

1-6 الانتداب البريطاني: 1917 – 1947

في 24/7/ 1922 وضعت عصبة الأمم فلسطين والتي كانت من بين الأراضي العثمانية السابقة تحت إدارة المملكة المتحدة، اذ تعود أهمية فلسطين بالنسبة لبريطانيا إلى موقعها الاستراتيجي في قلب المشرق العربي وقربها من قناة السويس، فضلاً عن دورها في حماية طرق المواصلات البريطانية بين أوروبا ومستعمراتها في آسيا، كما التزمت بريطانيا بتنفيذ الشق المتعلق بوعد بلفور، مما انعكس على البنية السكانية لفلسطين إذ أصبحت الهجرة اليهودية أداة لإحداث تغييرات ديموغرافية وجغرافية ساهمت في إعادة تشكيل التوازن السكاني داخل البلاد، ووضعت بريطانيا فلسطين تحت الحكم العسكري حتى نهاية 1920م ثم حولتها للحكم المدني وعينت اليهودي هربرت صمويل مندوبا لها على فلسطين وشهدت هذه المرحلة تطبيق سياسات إدارية وتنظيمية كان لها أثر مباشر في تسهيل الهجرة اليهودية وتنظيم عمليات الاستيطان الأمر الذي أسهم في تغيير الخريطة السكانية والعمرانية في عدد من مناطق فلسطين في الفترة من 1920-1925م[1] ،وذلك من اجل تنفيذ المشروع الصهيوني ميدانيا على الارض الا ان الفلسطينيين تمسكوا بحقوقهم الكاملة في المطالبة بالاستقلال، حيث برز نشاطهم السياسي من اجل الغاء وعد بلفور ووقف بيع الاراضي لليهود وايقاف الهجرة اليهودية ، وتم على ضوء هذه المطالب انشاء الحركة الوطنية الفلسطينية، وقد جاءت هذه الحركة استجابة للتحولات السياسية والديموغرافية التي شهدتها فلسطين خلال فترة الانتداب[2]، وسعت إلى الحفاظ على الهوية الوطنية العربية ومواجهة التغيرات التي طرأت على الواقع السكاني والجغرافي للبلاد، وفي عام 1947 حولت بريطانيا مشكلة فلسطين إلى الأمم المتحدة[3]، وبذلك انتقلت القضية الفلسطينية من نطاق الصراع المحلي الخاضع للإدارة البريطانية إلى قضية دولية أصبحت مرتبطة بالتوازنات السياسية العالمية ومصالح القوى الكبرى، وهو ما منحها بعداً جيوسياسياً دولياً استمر تأثيره حتى الوقت الحاضر.

---

[3] - رشيد الخالدي، الهوية الفلسطينية: بناء الوعي القومي الحديث، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006، ص41.

[4] –الكيالي، مرجع سابق، ص83.

[1] - محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، بيروت، المكتبة العصرية، 1959، ص67.

[2] – الدباغ، مرجع سابق، ص306.

[3] – رشيد الخالدي، القفص الحديدي" قصة الكفاح الفلسطيني من أجل الدولة." بيروت، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2008 ، ص45.

[1] - زكريا محمد العثامنة، "إجراءات هربرت صموئيل الاقتصادية وأثرها في تهويد فلسطين (1920–1925م)"، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد 7، العدد 4، 2018، ص145.

[2] – الكيالي، مرجع سابق، ص111.

[3] - محمد عزة دروزة، مرجع سابق، ص110.

1-7 التحولات السياسية في القضية الفلسطينية للفترة (1939-1947م)

شهدت القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1939 و1947م تحولات سياسية وجيوسياسية مهمة أسهمت في إعادة تشكيل طبيعة الصراع في فلسطين، فقد جاءت هذه المرحلة عقب انتهاء الثورة الفلسطينية الكبرى (1936–1939م)، التي مثلت إحدى أبرز محطات المقاومة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني، كما كشفت عن تعارض المصالح بين السكان العرب والسياسات البريطانية الداعمة لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[4]، وفي محاولة لاحتواء الأوضاع المتوترة أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض عام 1939م، الذي تضمن قيوداً على الهجرة اليهودية وبيع الأراضي بهدف الحد من التوتر المتزايد بين العرب واليهود، إلا أن هذه الإجراءات لم تنجح في إنهاء الصراع خاصة في ظل استمرار التنافس على الأرض والموارد وإعادة تشكيل التوازنات السكانية داخل فلسطين، وهو ما جعل العامل الديموغرافي أحد أبرز عناصر الصراع الجيوسياسي في البلاد, ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية أصبحت فلسطين ذات أهمية استراتيجية متزايدة بالنسبة لبريطانيا بسبب موقعها الجغرافي على الساحل الشرقي للبحر المتوسط وقربها من قناة السويس وخطوط المواصلات الدولية، الأمر الذي عزز من قيمتها الجيوسياسية ضمن منظومة المصالح البريطانية في الشرق الأوسط، كما ساعدت ظروف الحرب على تعزيز النشاط الصهيوني وتوسيع نفوذه السياسي والاقتصادي في الوقت الذي استمرت فيه الهجرة اليهودية وما نتج عنها من تغيرات ديموغرافية أثرت في توزيع السكان وأنماط الاستيطان داخل فلسطين[1]، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تصاعدت الضغوط الدولية على بريطانيا ولا سيما من الولايات المتحدة، للسماح بزيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين في حين تمسك الفلسطينيون بمطالبهم الوطنية الداعية إلى الاستقلال ووقف الهجرة والاستيطان، وقد أدى هذا التباين إلى تعميق الصراع على الأرض والسلطة وتحويل فلسطين إلى ساحة تنافس سياسي بين القوى المحلية والدولية[2]، وأمام تفاقم الصراع وعجز الإدارة البريطانية عن إيجاد تسوية مقبولة للطرفين، قررت بريطانيا عام 1947م إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة للنظر في مستقبل البلاد، وقد مثّل هذا القرار تحولاً جيوسياسياً مهماً نقل القضية من إطارها المحلي والإقليمي إلى إطار دولي، حيث أصبحت مرتبطة بالتوازنات السياسية العالمية ومصالح القوى الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما أوصت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين بتقسيم البلاد إلى دولتين عربية ويهودية وهو ما تُوِّج بصدور قرار التقسيم رقم (181) في 29 نوفمبر 1947م، الذي أعاد رسم الخريطة السياسية لفلسطين ومهد لمرحلة جديدة من الصراع على الأرض والحدود والسيادة[3]، وفي يوم 24/مايو /1948م اعلن المجلس اليهودي عن قيام دولة اسرائيل حيث كان هذا الاعلان بداية الحروب العربية الاسرائيلية .

---

[4] - الكيالي، مرجع سابق، ص166.

[1] - الدباغ، مرجع سابق، ص420.

[2] – الخالدي، مرجع سابق، ص124.

[3] – المرجع السابق، ص137.

خريطة (1) تظهر تطبيق القرار 181 لتقسيم فلسطين الصادر سنة 1947م

المصدر: موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين،القرار181 مرور69 عاما على التقسيم، الموقع الالكتروني http://refugeesps.net/post/1334 تم الاطلاع بتاريخ26-3-2026

المبحث الثاني: الأبعاد الجيوسياسية للصراع العربي الإسرائيلي المسلح

يعد الصراع العربي الإسرائيلي من أبرز الصراعات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال القرن العشرين، لما ترتب عليه من تغيرات جوهرية في الحدود السياسية والتركيب السكاني، وقد ارتبط هذا الصراع بمجموعة من العوامل السياسية والاستراتيجية والديموغرافية التي أسهمت في إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، بدءاً من حرب عام 1948م وما تبعها من حروب ومواجهات عسكرية متعاقبة، كما أدت هذه الحروب إلى إحداث تحولات عميقة في موازين القوى الإقليمية وفرض واقع جغرافي وسياسي جديد ما زالت آثاره قائمة حتى الوقت الحاضر، ومن هذا المنطلق يتناول هذا المبحث أبرز الحروب العربية الإسرائيلية وانعكاساتها على الخريطة الجيوسياسية لفلسطين.

1-2 حرب 1948م والتحولات الجيوسياسية في فلسطين

اندلعت حرب 1948م في أعقاب صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) في 29 نوفمبر 1947م، والذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع وضع مدينة القدس تحت نظام دولي خاص. وقد رفض الفلسطينيون والدول العربية هذا القرار باعتباره يتعارض مع حقوق الأغلبية العربية في فلسطين، في حين

قبلته الحركة الصهيونية واتخذته أساساً لإقامة الدولة اليهودية[1]، ومع إعلان قيام دولة إسرائيل في 14 مايو 1948م وانتهاء الانتداب البريطاني، دخلت الجيوش العربية الحرب دعماً للفلسطينيين ومنعاً لتنفيذ المشروع الصهيوني. ورغم تحقيق القوات العربية بعض النجاحات في المراحل الأولى، فإن موازين القوى تحولت تدريجياً لصالح القوات الإسرائيلية نتيجة تفوقها في التنظيم والتسليح والدعم الخارجي، إضافة إلى ضعف التنسيق العسكري والسياسي بين الدول العربية المشاركة[2]، ومن منظور الجغرافيا السياسية، تُعد حرب 1948م نقطة تحول رئيسية في تاريخ فلسطين، إذ أدت إلى إعادة رسم الخريطة السياسية للبلاد من خلال سيطرة إسرائيل على نحو 77% من مساحة فلسطين التاريخية، وهي مساحة تفوق ما خصصه لها قرار التقسيم. كما خضع قطاع غزة للإدارة المصرية، في حين أصبحت الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية تحت الإدارة الأردنية، الأمر الذي أسهم في ظهور واقع جغرافي وسياسي جديد في المنطقة[3]، كما أسفرت الحرب عن تغيرات ديموغرافية واسعة تمثلت في تهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين من مدنهم وقراهم، ونشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي أصبحت إحدى القضايا المحورية في الصراع العربي الإسرائيلي. وقد أدى تدمير العديد من القرى الفلسطينية وإفراغها من سكانها إلى إحداث تغيرات جوهرية في التوزيع السكاني وأنماط استخدام الأرض داخل فلسطين[1]، وعليه، لم تقتصر نتائج حرب 1948م على قيام دولة إسرائيل فحسب بل امتدت لتشمل إعادة تشكيل الحدود السياسية والتوازنات السكانية ومجالات السيطرة على الأرض، وهو ما جعلها نقطة الانطلاق الأساسية للتحولات الجيوسياسية التي شهدتها القضية الفلسطينية خلال العقود اللاحقة[2].

2-2 العدوان الثلاثي عام 1956م وتغير التوازنات الإقليمية.

يعد العدوان الثلاثي الذي شنته كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر عام 1956م ثاني الحروب العربية الإسرائيلية بعد حرب 1948م، كما يمثل أحد أبرز الأحداث التي أسهمت في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة، وقد برزت أهمية هذا العدوان من خلال ارتباطه بالموقع الاستراتيجي لمصر وقناة السويس، (حمدان، 1984، ص 560). اذ بدأت جذور أزمة السويس بالظهور عقب توقيع اتفاقية الجلاء سنة 1954م بعد مفاوضات مصرية بريطانية رافقتها مقاومة شعبية للقوات البريطانية في منطقة القناة، وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر معارضته للسياسات الإسرائيلية، كما فرض قيوداً على الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة وقناة السويس[3]، وفي 26 يوليو 1956م أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس بهدف توفير الموارد اللازمة لتمويل مشروع السد العالي، الأمر الذي أثار معارضة بريطانيا وفرنسا اللتين اعتبرتا القرار تهديداً مباشراً لمصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية. أما إسرائيل فقد رأت في الأزمة فرصة لتحقيق أهدافها المتمثلة في كسر القيود المفروضة على الملاحة الإسرائيلية وإضعاف القدرات العسكرية المصرية في سيناء[4]، وبناءً على اتفاق سري بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، بدأت القوات الإسرائيلية عملياتها العسكرية في شبه جزيرة سيناء، أعقبها التدخل البريطاني والفرنسي بذريعة حماية الملاحة الدولية في قناة السويس، وقد واجهت مصر العدوان بمقاومة عسكرية وشعبية خاصة في مدينة بورسعيد، كما حظيت بدعم عربي ودولي في حين تعرضت الدول المعتدية لضغوط متزايدة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة، الأمر الذي أدى إلى وقف العمليات العسكرية وانسحاب القوات البريطانية والفرنسية، ثم انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء في مارس 1957م، وقد أسفر العدوان الثلاثي عن تحولات مهمة في موازين القوى الإقليمية والدولية، إذ أدى إلى تراجع النفوذ البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط وصعود الدورين الأمريكي والسوفيتي في المنطقة، كما عزز مكانة مصر الإقليمية بقيادة جمال عبد الناصر، وأكد الأهمية الاستراتيجية لقناة السويس باعتبارها أحد أهم الممرات البحرية العالمية[1]، كذلك كشفت الحرب عن تزايد الأهمية العسكرية والسياسية لإسرائيل في المنطقة، وهو ما انعكس لاحقاً على مسار الصراع العربي الإسرائيلي، كما ساهمت نتائج العدوان في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية وربط قضايا الشرق الأوسط وفي مقدمتها القضية الفلسطينية بالصراع الدولي خلال فترة الحرب الباردة، الأمر الذي منح الصراع العربي الإسرائيلي أبعاداً جيوسياسية ودولية أوسع استمرت آثارها خلال العقود اللاحقة.

2-3 حرب 1967م وإعادة رسم الخريطة السياسية للشرق الأوسط

---

(1) – الخالدي، مرجع سابق، ص137.

(2) - عبد الله التل، كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس، القاهرة: دار القلم، 1959، ص 45..

(3) - جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، القاهرة، عالم الكتب، 1984، ص 553.

(1) - وليد الخالدي، كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997، ص35

(2) – جمال حمدان، مرجع سابق، ص568.

(3) - محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، القاهرة، دار الشروق، 1986، ص 145.

(4) - عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر 1945–1956، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983، ص 334.

(1) - جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص334.

مثلت حرب يونيو 1967م نقطة تحول رئيسية في الصراع العربي الإسرائيلي، إذ أدت إلى تغيرات جغرافية وسياسية واسعة أسهمت في إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط وموازين القوى الإقليمية، وقد جاءت الحرب في ظل تصاعد التوتر بين الدول العربية وإسرائيل عقب أزمة السويس عام 1956م، واستمرار الخلاف حول حرية الملاحة في خليج العقبة ومضيق تيران، إضافة إلى التوترات الحدودية بين إسرائيل وكل من مصر وسورية والأردن[2]، ومع سحب قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة من شبه جزيرة سيناء وإغلاق مصر لمضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية تصاعدت حدة الأزمة السياسية والعسكرية في المنطقة، في الوقت الذي واصلت فيه إسرائيل استعداداتها العسكرية مستفيدة من الدعم السياسي والعسكري الغربي الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحرب في الخامس من يونيو 1967م، اعتمدت إسرائيل على توجيه ضربة جوية مباغتة للقوات الجوية المصرية والسورية والأردنية، الأمر الذي منحها تفوقاً عسكرياً مكنها من السيطرة على مجريات الحرب خلال أيام قليلة، وأسفرت العمليات العسكرية عن احتلال شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، إضافة إلى هضبة الجولان السورية، وهو ما أدى إلى تغيرات جغرافية وسياسية واسعة في المنطقة[3]، وتُعد حرب 1967م من أهم التحولات التي شهدها الصراع العربي الإسرائيلي، إذ أدت إلى توسع المساحة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية بصورة كبيرة، وأعادت رسم الخريطة السياسية للمنطقة، كما أدى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية إلى انتقال القضية الفلسطينية إلى مرحلة جديدة، تمثلت في بروز قضية الأراضي المحتلة وظهور أنماط جديدة من المقاومة الفلسطينية، كذلك أسهمت الحرب في اختلال ميزان القوى الإقليمي لصالح إسرائيل، في الوقت الذي كشفت فيه عن ضعف النظام العربي وتراجع قدرته على مواجهة التوسع الإسرائيلي، كما ترتب على الحرب تعاظم الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (242) عام 1967م، الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها خلال الحرب، وأصبح أحد الأسس الرئيسية للتسويات السياسية اللاحقة[1]، أما على الصعيد العربي، فقد دفعت نتائج الحرب الدول العربية إلى إعادة بناء قدراتها العسكرية والسياسية والعمل على إزالة آثار العدوان واستعادة الأراضي المحتلة وهو ما انعكس لاحقاً في حرب أكتوبر 1973م. كما أسهمت الحرب في زيادة الوعي القومي العربي بخطورة الصراع، وأكدت أن القضية الفلسطينية تمثل محوراً أساسياً في التوازنات السياسية والجغرافية في الشرق الأوسط، وعليه فإن أهمية حرب 1967م لا تكمن في نتائجها العسكرية فحسب بل في آثارها الجيوسياسية بعيدة المدى، إذ أعادت تشكيل الحدود ومناطق السيطرة وغيرت موازين القوى الإقليمية ورسخت مركزية القضية الفلسطينية في الصراع العربي الإسرائيلي.

2-4 حرب أكتوبر 1973م وإعادة التوازن الجيوسياسي في المنطقة.

جاءت حرب أكتوبر 1973م في ظل التداعيات السياسية والجغرافية التي خلفتها حرب يونيو 1967م، والتي أسفرت عن احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى اختلال ميزان القوى الإقليمي لصالح إسرائيل، وفرض واقع جغرافي وسياسي جديد في الشرق الأوسط، كما أسهم استمرار الاحتلال الإسرائيلي ورفض تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) في زيادة التوتر بين الدول العربية وإسرائيل، وأصبح استعادة الأراضي المحتلة هدفاً رئيسياً للسياسات العربية خلال تلك المرحلة اذ شنت كل من مصر وسوريا حرب في السادس من أكتوبر 1973م، بهدف كسر حالة الجمود السياسي والعسكري التي أعقبت حرب 1967م، والعمل على استعادة الأراضي العربية المحتلة وقد نسقت الدولتان عملياتهما العسكرية على الجبهتين المصرية والسورية، في محاولة لإحداث تغيير في موازين القوى الإقليمية وإجبار إسرائيل على القبول بتسوية سياسية للصراع[2]،وتمكنت القوات المصرية من عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف، في حين حققت القوات السورية تقدماً على جبهة الجولان خلال الأيام الأولى للحرب، وعلى الرغم من تمكن القوات الإسرائيلية لاحقاً من تحقيق بعض المكاسب العسكرية فإن الحرب أثبتت قدرة الدول العربية على إعادة بناء قدراتها العسكرية بعد هزيمة عام 1967م، كما شهدت الحرب تدخلاً دولياً واسعاً، إذ قدمت الولايات المتحدة دعماً عسكرياً ولوجستياً لإسرائيل، في حين قدم الاتحاد السوفيتي مساعدات عسكرية لكل من مصر وسوريا، وأسهمت حرب أكتوبر ايضاً في إعادة التوازن النسبي للقوى في المنطقة وأضعفت صورة التفوق العسكري الإسرائيلي التي تشكل بعد حرب 1967م، كما ساهمت الحرب في إحداث تحولات سياسية مهمة، إذ مهدت لبدء مرحلة جديدة من التسويات السياسية، وظهور مفاوضات فض الاشتباك وأعادت القضية الفلسطينية إلى دائرة الاهتمام الدولي والإقليمي، فأهمية حرب أكتوبر 1973م لم تقتصر على نتائجها العسكرية فحسب بل تمثلت في آثارها الجيوسياسية التي أسهمت في إعادة التوازن الإقليمي وتغيير مسار الصراع العربي الإسرائيلي وتهيئة الظروف لمرحلة جديدة من التحولات السياسية في الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: الأبعاد الدولية والإقليمية للقضية الفلسطينية

---

[2] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الدولية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 223–227.

[3] - علي محافظة، القضية الفلسطينية" مراحلها وتطوراتها المعاصرة"، عمّان، دار الشروق، 2003، ص118.

[1] - الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص186.

[2] - علي محافظة، مرجع سبق ذكره، ص132.

اكتسبت القضية الفلسطينية بعداً دولياً وإقليمياً واسعاً نتيجة لموقع فلسطين الاستراتيجي وتشابك المصالح الدولية في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي جعلها قضية تتجاوز حدود الصراع المحلي لتصبح إحدى القضايا الرئيسة في النظام الدولي المعاصر، وقد انعكست هذه الأهمية في تعدد المواقف الدولية والإقليمية تجاه القضية الفلسطينية واختلافها تبعاً للمصالح السياسية والاستراتيجية للدول والمنظمات الدولية.

3-1 موقف الأمم المتحدة:

تعد الأمم المتحدة من أبرز الأطراف الدولية التي ارتبطت بالقضية الفلسطينية منذ نشأتها، إذ أسهمت قراراتها ومبادراتها في تشكيل العديد من الأبعاد السياسية والقانونية والجغرافية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقد بدأت العلاقة المباشرة بين الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية بإصدار قرار الجمعية العامة رقم (181) لعام 1947م، المعروف بقرار التقسيم الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع وضع مدينة القدس تحت نظام دولي خاص وهو ما شكل نقطة تحول أساسية في الخريطة السياسية لفلسطين[1]، وعقب حرب عام 1948م أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم (194) الخاص بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويضهم، الأمر الذي أضفى بعداً دولياً على قضية اللاجئين الفلسطينيين وجعلها إحدى القضايا الرئيسة المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، كما برز دور الأمم المتحدة بصورة أكبر بعد حرب يونيو 1967م، إذ أصدر مجلس الأمن القرار رقم (242)، الذي أكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ودعا إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها خلال الحرب وهو ما أسهم في ترسيخ مبدأ الأرض مقابل السلام وأصبح أحد الأسس الرئيسية للتسويات السياسية اللاحقة[1]، أما في فيما يتعلق بمدينة القدس فقد أصدرت الأمم المتحدة عدداً من القرارات التي رفضت الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديموغرافي للمدينة، ومن أبرزها القرار (252) لعام 1968م والقرار (478) لعام 1980م، اللذان اعتبرا جميع الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بضم القدس أو تغيير طابعها القانوني والجغرافي إجراءات باطلة ومخالفة للقانون الدولي[2]، وقد أسهمت قرارات الأمم المتحدة في إضفاء الطابع الدولي على القضية الفلسطينية، إذ انتقلت من كونها نزاعاً محلياً أو إقليمياً إلى قضية ذات أبعاد دولية ترتبط بموازين القوى العالمية ومصالح الدول الكبرى، كما أصبحت الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية موضع اهتمام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، الأمر الذي منح القضية الفلسطينية مكانة خاصة في النظام السياسي الدولي.

ورغم صدور العديد من القرارات الدولية المؤيدة للحقوق الفلسطينية، فإن محدودية آليات التنفيذ وارتباط بعض القرارات بالتوازنات السياسية داخل مجلس الأمن أدت إلى استمرار الصراع، وهو ما جعل القضية الفلسطينية إحدى أكثر القضايا حضوراً على أجندة الأمم المتحدة حتى الوقت الحاضر، اذ أن دور الأمم المتحدة لا يقتصر على الجوانب القانونية والسياسية فحسب بل يمتد ليؤثر في الأبعاد الجيوسياسية للصراع من خلال تأثير قراراتها في قضايا الحدود والسيادة واللاجئين والقدس والأراضي المحتلة.

3-2 موقف الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول تأثيراً في مسار القضية الفلسطينية، وذلك نظراً لما تمتلكه من نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري على المستوى الدولي، فضلاً عن علاقاتها الاستراتيجية الوثيقة مع إسرائيل، وقد ارتبط الموقف الأمريكي بالقضية الفلسطينية بمجموعة من المصالح الجيوسياسية التي جعلت منطقة الشرق الأوسط إحدى المناطق الحيوية للسياسة الخارجية الأمريكية.

وتنظر الولايات المتحدة إلى إسرائيل بوصفها حليفاً استراتيجياً يساهم في حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، لذلك قدمت لها دعماً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً كبيراً، الأمر الذي انعكس على موازين القوى في الصراع العربي الإسرائيلي، كما استخدمت نفوذها داخل المؤسسات الدولية وخاصة مجلس الأمن للتأثير في القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وهو ما أسهم في تعزيز المكانة الإقليمية لإسرائيل[1]، كما يرتبط الموقف الأمريكي بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية في الشرق الأوسط إذ تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على استقرار المنطقة وضمان أمن الممرات البحرية وطرق التجارة الدولية ومصادر الطاقة، الأمر الذي جعل القضية الفلسطينية جزءاً من التوازنات الإقليمية والدولية في المنطقة، وعلى الرغم من قيام الولايات المتحدة برعاية العديد من المبادرات ومفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإن مواقفها تعرضت لانتقادات واسعة بسبب انحيازها النسبي لإسرائيل خاصة فيما يتعلق بقضايا الاستيطان والقدس والحدود، الأمر الذي أثر في فرص التوصل إلى تسوية سياسية عادلة للصراع، وقد أسهم النفوذ الأمريكي في تحويل القضية الفلسطينية إلى إحدى القضايا الرئيسة في السياسة الدولية، حيث أصبحت القرارات والمواقف الأمريكية تؤثر بصورة مباشرة في مسار التسوية السياسية

---

[1] – الكيالي، مرجع سابق، ص93.

[1] – سليم، مرجع سابق، ص241.

[2] - إبراهيم أبراش، الأبعاد السياسية للقضية الفلسطينية، غزة، 2010، ص 126.

[1] – سليم، مرجع سابق، ص257.

وفي موازين القوى الإقليمية، وهو ما يعكس الأهمية الجيوسياسية للقضية الفلسطينية بالنسبة للولايات المتحدة ومصالحها في الشرق الأوسط.

3-3 موقف الاتحاد الأوروبي

وقف الاتحاد الأوروبي موقفاً إيجابياً تجاه القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني انطلاقاً من اهتمامه باستقرار منطقة الشرق الأوسط وأمن حوض البحر المتوسط، حيث أكد دعمه لقيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، باعتبار أن حل القضية الفلسطينية يعد أحد العوامل الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة،

وقد تباينت المواقف الأوروبية في بعض الأحيان بين الوضوح والغموض، إذ تؤكد دول الاتحاد الأوروبي التزامها بالشرعية الدولية وضرورة تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الوقت نفسه تدعو إلى تسوية القضايا العالقة وعلى رأسها قضية القدس، من خلال المفاوضات بين الطرفين، كما أعلن الاتحاد الأوروبي في العديد من بياناته رفضه الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديموغرافي لمدينة القدس ورفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مع تأكيده أن القدس الشرقية تعد جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م[2]، كما يعارض الاتحاد الأوروبي سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويعتبرها مخالفة للقانون الدولي وعائقاً أمام عملية السلام، إذ يرى أن استمرار الاستيطان يؤثر في إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وقابلة للحياة، الأمر الذي ينعكس على مستقبل التسوية السياسية في المنطقة، ويرتبط اهتمام الاتحاد الأوروبي بالقضية الفلسطينية باعتبارات جيوسياسية واقتصادية عديدة تتمثل في الحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط، وتأمين المصالح الأوروبية في حوض البحر المتوسط والحد من تدفقات الهجرة والنزاعات الإقليمية، فضلاً عن حماية المصالح الاقتصادية والتجارية ولذلك سعى الاتحاد الأوروبي إلى دعم جهود التسوية السياسية وتأييد حل الدولتين بوصفه الخيار الأكثر قدرة على تحقيق الاستقرار الإقليمي.

3-4 موقف الاتحاد السوفيتي السابق

احتلت القضية الفلسطينية مكانة مهمة في السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، نظراً لما تمثله منطقة الشرق الأوسط من أهمية استراتيجية في التوازنات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، وقد سعى الاتحاد السوفيتي إلى تعزيز نفوذه السياسي والعسكري في المنطقة ومواجهة التوسع الأمريكي والغربي، الأمر الذي جعل القضية الفلسطينية إحدى القضايا المرتبطة بالصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي كان من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل عقب قيامها عام 1948م، فإنه اتجه لاحقاً إلى دعم الحقوق العربية والفلسطينية، خاصة بعد تنامي العلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة والدول الغربية وقد جاء هذا التحول في إطار التنافس الدولي على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط إذ سعى الاتحاد السوفيتي إلى بناء علاقات وثيقة مع عدد من الدول العربية وتقديم الدعم السياسي والعسكري لها[1]، كما أدرك الاتحاد السوفيتي الأهمية الجيوسياسية للقضية الفلسطينية نظراً لموقع فلسطين في قلب الشرق الأوسط وارتباطها بالممرات البحرية ومصادر الطاقة والتوازنات الإقليمية، لذلك اعتبر أن دعم الحقوق الفلسطينية يساهم في تعزيز نفوذه داخل المنطقة والحد من النفوذ الأمريكي، وقد انعكس ذلك في دعمه للعديد من المواقف العربية داخل الأمم المتحدة والمحافل الدولية وتأييده حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين أعلن الاتحاد السوفيتي تأييده لقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وأكد الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف عام 1982م حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة، كما دعم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في الجهود الدولية الخاصة بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وقد استخدم الاتحاد السوفيتي القضية الفلسطينية كإحدى أدوات المنافسة الدولية مع الولايات المتحدة، إذ أصبحت منطقة الشرق الأوسط إحدى ساحات الصراع غير المباشر بين القوتين العظميين خلال الحرب الباردة، الأمر الذي منح القضية الفلسطينية بعداً دولياً وجعلها مرتبطة بالتوازنات الجيوسياسية العالمية، لذا فإن الموقف السوفيتي من القضية الفلسطينية لم يكن مرتبطاً فقط بدعم الحقوق الفلسطينية، بل ارتبط أيضاً بالمصالح الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي ورغبته في توسيع نفوذه في الشرق الأوسط ومواجهة النفوذ الأمريكي، وهو ما جعل القضية الفلسطينية إحدى القضايا المؤثرة في النظام الدولي خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

3-5 الموقف العربي

أكدت الدول العربية منذ نشأة القضية الفلسطينية رفضها للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عامة وللقدس خاصة، واعتبرت القضية الفلسطينية قضية عربية ترتبط بالأمن القومي العربي والاستقرار الإقليمي، وقد أكدت جامعة الدول العربية في العديد من قراراتها رفضها الاعتراف بشرعية الاحتلال الإسرائيلي أو الإجراءات التي تستهدف

---

[2] – أبراش، مرجع سابق، ص149.

[1] – سليم، مرجع سابق، ص264.

تغيير الوضع القانوني والجغرافي والديموغرافي لمدينة القدس، كما رفضت سياسات الاستيطان التي تمارسها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورغم الإجماع العربي على دعم الحقوق الفلسطينية فقد تباينت المواقف العربية ووسائل التعامل مع القضية الفلسطينية تبعاً للظروف السياسية والإقليمية والمصالح الوطنية لكل دولة، واقتصر الموقف الرسمي العربي في كثير من الأحيان على إصدار بيانات الإدانة والاستنكار والدعوة إلى احترام الشرعية الدولية مع محدودية الإجراءات العملية القادرة على التأثير في السياسات الإسرائيلية.

وتعد القضية الفلسطينية من القضايا ذات الأهمية الجيوسياسية بالنسبة للدول العربية نظراً لارتباطها بالأمن القومي العربي وبالتوازنات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، كما أن استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أسهم في زيادة التوترات الإقليمية وأثر في العلاقات العربية والدولية، لذلك دعت الدول العربية إلى التوصل إلى تسوية سياسية عادلة تضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفق قرارات الشرعية الدولية.

وعليه فإن الموقف العربي من القضية الفلسطينية لا يرتبط فقط بالدعم السياسي للشعب الفلسطيني، بل يتصل أيضاً بالحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي ومنع التغيرات الجغرافية والديموغرافية التي قد تؤثر في التوازنات السياسية في المنطقة.

الخلاصة :

لطالما اعتبرت فلسطين ذات موقع جغرافي و استراتيجي هام في الشرق الاوسط، ومن منطلق ذلك، كانت فلسطين معبرا لمختلف القبائل والشعوب عبر التاريخ، وشهدت مختلف الاحداث التاريخية والسياسية المختلفة المتعاقبة، كون فلسطين كانت مقرا لمختلف الاعراق والشعوب الطامحة في السيطرة على هذه المنطقة، التي تتوسط جغرافيتها القارات الثلاث اسيا وافريقيا و أوروبا ، كما ولعبت المنطقة دورا هاما في التوّطن والاستقرار، بفعل جغرافيتها المعروفة بجغرافية البحر الابيض المتوسط ، والتي يعتبر مناخها من أحسن المناخات في العالم، و الذي ساعد شعوبا كثيرة للتوطن وقد رسمت الشعوب الغازية والعابرة والمتوطنة أثرا على هذه المنطقة من قدم التاريخ إلى تاريخنا المعاصر ، حيث وبالرغم من اختلاف الامم فيما بينها على هذه المنطقة شهد تاريخها المعاصر رؤية مغايرة للغزو من خلال الاحتلال الاسرائيلي الذي احتل هذه المنطقة، و استوطن فيها مشكلا صورة من أبشع صور الاستعمار الاستيطاني في التاريخ المعاصر.

النتائج:

1- تبين أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لفلسطين كان من أهم العوامل التي أسهمت في نشأة القضية الفلسطينية وجعلها محط اهتمام القوى الإقليمية والدولية عبر مختلف المراحل التاريخية.
2- أسهم الانتداب البريطاني في إحداث نقطة تحول رئيسة في تطور القضية الفلسطينية من خلال سياساته التي دعمت المشروع الصهيوني وأحدثت تغيرات سياسية وديموغرافية وجغرافية في فلسطين.
3- أدت الحروب العربية الإسرائيلية إلى نتائج لم تقتصر على الجانب العسكري بل شملت إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة وتغيير موازين القوى الإقليمية، وتوسيع نطاق السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والعربية.
4- أصبحت القضية الفلسطينية قضية ذات أبعاد جيوسياسية دولية نتيجة ارتباطها بالموقع الاستراتيجي لفلسطين وتشابك المصالح الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط
5- ارتبطت مواقف القوى الدولية والإقليمية تجاه القضية الفلسطينية بدرجة كبيرة بالمصالح السياسية والاستراتيجية الأمر الذي انعكس على مسار الصراع وفرص الوصول إلى تسوية عادلة.
6- ساهم استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في التأثير على الاستقرار الإقليمي وجعل القضية الفلسطينية إحدى القضايا المحورية في العلاقات الدولية المعاصرة.

المراجع:

1. أبراش، إبراهيم، الأبعاد السياسية للقضية الفلسطينية، غزة، 2010.
2. البخيت، محمد عدنان، فلسطين في العهد العثماني (1831–1917م)، عمّان، جامعة الأردن، مركز دراسات تاريخ بلاد الشام، 1986.
3. التل، عبد الله، كارثة فلسطين، مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس، القاهرة، دار القلم، 1959.
4. حمدان، جمال، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، القاهرة، عالم الكتب، 1984.
5. هيكل، محمد حسنين، ملفات السويس، القاهرة، دار الشروق، 1986.
6. الخالدي، رشيد، الهوية الفلسطينية، بناء الوعي القومي الحديث، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006.
7. الخالدي، رشيد، القفص الحديدي، قصة الكفاح الفلسطيني من أجل الدولة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008.
8. الخالدي، وليد، كي لا ننسى" قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها" بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.
9. الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1991.

10. الكيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.
11. دروزة، محمد عزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، بيروت، المكتبة العصرية، 1959.
12. رمضان، عبد العظيم، تطور الحركة الوطنية في مصر (1945–1956)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983.
13. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الدولية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998.
14. محافظة، علي، القضية الفلسطينية" مراحلها وتطوراتها المعاصرة" عمّان، دار الشروق، 2003.
15. العثامنة، زكريا محمد. إجراءات هربرت صموئيل الاقتصادية وأثرها في تهويد فلسطين (1920–1925م). مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد (7)، العدد (4)، 2018.